# محور
# الدراسات الاقتصادية

حواشي المنتدى

# كفاية المنهج الاقتصادي في توفير الائتمان وتحقيق النمو والاستقرار النقدي ـ العراق حالة دراسية ـ

**أ.م.د. علي حاتم عبد القريشي**
**كلية التخطيط العمراني - جامعة الكوفة**

**أولاً : صيرورة الفلسفة الاقتصادية وأهميتها للسياسات في مواجهة التحديات.**

**ثانياً : النظام المصرفي بين التوصيف والتمكين**

**ثالثاً : دور المؤسسات المالية الوسطى والاسواق في الائتمان والتمويل.**

**رابعاً : دور الائتمان في التنمية الاقتصادية**

**المستخلص....**

يُشير الاستدلال في كفاية المنهج الاقتصادي إلى العائد المنتظر من رسم السياسات وتخصيص الاموال وتطبيق البرامج لمزيد من النمو والاستقرار النقدي ، إذ تستدعي سيكولوجية النمو والتغيرات في بناء القدرات والمهام الاستراتيجية التي لا تكتفي بتفسيرات الماضي ، إلى إجراء التعديلات في ربط الوسائل بالأهداف المطلوبة في إطار ترسيخ شروط ومقومات **النظام الاقتصادي** التي تكمن في استحضار **فلسفة المنهج الاقتصادي** للسلطة الدستورية القابضة على دفة الحكم ، كخطوة أساسية أولى يتعقبها في الأثر إنجاز **البناء المؤسسي** في صوره المتعددة ، المادية والمالية ، على مستوى المصارف والاسواق في النشاط المالي ، لتتطلع تلك المؤسسات إلى ترجمة مقتبس المنظومة الفكرية في مجال

فلسفة المنهج الاقتصادي لإعداد وصياغة الاستراتيجيات الجديدة والبرامج والخطط بمدياتها الزمنية المختلفة ، ليكتمل ثالوث ذلك النظام في تعيين **الادوات** ووسائل التحكم وقنوات الاتصال التي تمارس نقل آثار النشاط الاقتصادي إلى أرض الواقع لإشباع حاجات المجتمع.

**منهجية البحث**

1-**مشكلة البحث** : عدم القدرة على توصيف النظام الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 وعدم فاعلية النظام المالي.

2-**هدف البحث**: ارساء منهج اقتصادي قادر على معالجة الاختلالات الهيكلية ، ويسمح بتوفير الائتمان والتمويل للنشاط الاقتصادي الحقيقي في العراق.

3-**أهمية البحث** : ترسيخ العمق المالي من خلال التكوين المؤسسي لمؤسسات المالية الوسطى وتفعيل دور المصارف في توفير الائتمان في العراق .

**أولاً: صيرورة الفلسفة الاقتصادية وأهميتها للسياسات في مواجهة التحديات.**

**تنشأ** الفلسفة الاقتصادية من الحقائق المجردة والمتفرقة التي تجمعها قوانين الاقتصاد لتعضيد فرضيات البحوث في النمذجة العلمية [1]، وترصين اتجاهات التطور المستقبلي عبر استيعاب النظريات للقوانين والأسس المعرفية ، التي تؤدي إلى التمسك بالمفاهيم والمؤشرات الاقتصادية ، **كـ العقلانية ، التوازن ، المنافسة ، التكاليف الاجتماعية** ، في إطار تنسيق ايقاع آثارها بين مكامن القوة وتهديد الضعف ، لتكسبها صلاحية المعنى والاستخدام ، الأمر الذي يساعد الاقتصاديين الاستراتيجيين على زيادة فرص توظيف الأسس المنهجية للعثور على نظريات وتفسيرات اقتصادية أكثر نجاحاً. [2] إذْ يهتم التفكير الاقتصادي، بالرفاهية والعدالة الاجتماعية ، والتفضيل بين الأولويات التي تستدعيها الخيارات وإقرار المنطق الاقتصادي وتعيين الافتراضات الاجتماعية عبر الانتاج

الـذي يتحقـق بالمؤسسـات والهيـاكل الاقتصاديـة ، ويتأكـد التغيـير في الارادة الحـرة للحكومـة في برامـج التنميـة الاقتصاديـة لتعزيـز الكفـاءة والانتاجيـة والنمـو لتجسـيد رفاهيـة الإنسـان. [3]

ترتبـط فلسـفة الاقتصـاد بالنظريـات الاجتماعيـة وجوانـب مـن المعرفـة الكامنـة في الدراسـات السـلوكية ، ويُعـد التحليـل الاقتصـادي، مجموعـة مـن المعرفـة التجريبيـة التـي تسـاهم في تشـكيل النمـط الاقتصادي، لكـون النظريـة الاقتصاديـة تقـدم تصـورات مجـردة عـن العمليـات الاجتماعيـة الحقيقيـة في آلياتهـا وديناميكيتهـا ومؤسسـاتها ، حيـث يدعـوا هـذا الامـر الى إدراك طبيعة العلاقـة بـين النـماذج والنظريـات الرياضيـة المجـردة مـن ناحيـة ، والإجـراء العمـلي للمؤسسـات الاقتصاديـة مـن ناحيـة اخـرى، يعـبر عنـه التقريـر الاقتصـادي بشـفافية ، **لذلك** يُعـد تثبيـت المنهـج الفلسـفي لإدارة النشـاط الاقتصـادي مـن أولويـات قيـام النظـام الاقتصـادي وسـنداً مرجعيـاً في مواجهـة التحديـات التـي تكتنـف آليـات تنفيـذ البرامـج والخطـط ، وتعـد الفلسـفة الاقتصاديـة الضـمان في تجسـيد انتقـال الأثـر عـلى أرض الواقـع بالنتيجـة التـي لا تجعـل «**الفكـر الاقتصـادي** بعيـداً عـن الحيـاة التـي تعطيـه شـكله وفقـاً لاحتياجاتهـا. ويعـبر عـن هويـة المجتمـع، تلـك التـي تظافـرت في إعلانهـا الابعـاد التاريخيـة والثقافيـة والعرقيـة ، وتمثـل نتـاج شـبكة العلاقـات التـي تتكـون منهـا في إطـار بنيـة تفاعليـة مـع الاخـر وليـس الانكفـاء عـلى النعـرة الطائفيـة والقوميـة والاعتـزاز بالـذات. [4]

تمثـل الهويـة المعـاصرة خلاصـة التطـور الحضـاري الـذي بلغتـه البشريـة، انتقـالا مـن البنيـة القبليـة في العصـور السـحيقة ثـم البنيـة العقديـة الدينيـة أو السياسـية في نطـاق الإمبراطوريـات القديمـة فالبنيـة الكليـة للآنـا في ظـل بـزوغ الفكـر الليـبرالي الغـربي عـلى قاعـدة «**الشرعيـة والاخـلاق والسـيادة**». والبنيـة الاخـيرة تعـاني تعارضـاً بـين طابعهـا العالمـي والمحـلي في تشـكيل قـوام (الامـة) الدولـة ، فلـم تعـد الخصائـص العرقيـة والطائفيـة واللسـانية ، كافيـة لتـأمين دعـوة الهوية الوطنيـة بـل تسـتدعي المصالحـة مـع

البنى الكونية للآنا ، ليس على مستوى النشاط الانتاجي فقط بل على « مستوى صيرورات تثبيت المعايير ومنظومة القيم ». وفي إطار ذلك تكمن هوية الاقتصاد[5]

فرضت التغيرات السياسية واجراءاتها التشريعية والإدارية في العراق ، ومنذ تأسيس دولته الحديثة في عام 1921 ، قواعد واضحة على بُنية الاقتصاد ، تميزت المرحلة الملكية الدستورية بالاهتمام في التجارة الخارجية لمنتجات قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ، بلغت نسبة مساهمتها ٪36 في GNP وبعد اكتشاف النفط عام 1927 وتوظيف إيراداته لخدمة ذلك القطاع ، ارتفعت الى ٪62 عام 1954 ، في حين لا تتجاوز نسبة تمويل الموازنة العامة من ايرادات النفط ٪6.[6] أما في العهد الجمهوري ، بدأ التوجه نحو الصناعة النفطية وانكفئت الزراعة نتيجة تفتيت الملكيات الكبيرة بعد إصدار قانون الاصلاح الزراعي عام 1958 وانخفضت نسبة مساهمتها الى دون ٪20.[7] في حين زادت مساهمة القطاع النفطي بشكل متسارع الى ٪72 عام 1974 بعد قرار التأميم ثم الى ٪89 في عام 1980 وتراجعت صادرات الزراعة الى ٪8 وبعد عام 2003 ازدادت نسبة القطاع النفطي الى ٪99 واصبح العراق دولة ريعية بامتياز.[8]

تَشكل النظام الاقتصادي العراقي الحالي في رحم التغيير السياسي ، الناجم عن الاحتلال الأمريكي للبلاد في عام 2003 وجاء في إطار منهج الانتقال الكامل والشامل والانفتاح على العالم بطريقة العلاج بـ **الصدمة** ، التي سمحت برفع القيود والشروط، للتحول الواسع الذي يشمل كافة القطاعات في اتجاه انحسار الملكية العامة وتقليص دور الدولة الاقتصادي عن طريق تثبيت حزمة الادوات المؤسسية للسياسات المالية والنقدية والدعوة لرفع الدعم الحكومي على اسعار سلع المستهلك وتحديد اسعار الصرف من خلال قوى السوق، ولم تتمخض تلك الدعوات الاّ لمزيد من الاختلالات البنوية وتعميق للتوجه الريعي للاقتصاد وتلاشي النشاط الإنتاجي المحلي غير النفطي، ولم يحظى

القطاع الخاص الوطني دوراً قيادياً في الاستثمار والتشغيل المنتج ، الامر الذي ساهم في تكريس التبعية الاقتصادية عبر تحالف جماعات الضغط السياسي من ممثلي المكونات والأحزاب المؤتلف مع **رأسمالية المحاسيب** ، والتخلي عن الاستراتيجيات والخطط والسياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق التنويع الاقتصادي والنهوض بالتنمية المكانية والقطاعية في الزراعة والصناعات التحويلية. (9)

يكمن الاخفاق وتراكمات المشاكل في العراق من جرّاء **عدم القدرة في توصيف النظام الاقتصادي** ، وتجاهل الكشف عن مسوغات التحول الاقتصادي واحتساب الكلف عما جرى بعد عام 2003 في ظل استمرار تركز رأس المال لدى الدولة التي تهيمن على 80٪ **من ثروة الأمة** واتساع نطاق المالية العامة في تخصيص الموازنة الحكومية الوارد تمويلها عبر الريع النفطي، تلك النافذة التي تشكل قطب الصراع ، بين آليات السياسة المالية المستتب ضمور فاعلية أدواتها الضريبية وتماهي إجراءات السياسة النقدية وتركز آلياتها في ممارسة مزاد العملة الاجنبية بهدف الاستقرار النقدي والسعري ، السبب الذي أدى إلى تراكم مالي للنشاط التجاري ، ليصب في نهاية المسار في مفاقس رأسمالية المقربين بواقع تدوير لا يقل عن ثلاث مرات في السنة المالية والتي تأخذ مجراها خارج البلاد في تمويل التجارة الاستهلاكية لترسي تراكماتها المالية من ارباحها التجارية في تلك المستودعات الآمنة خارج الحدود كبؤر مالية مستقطبة للتراكم الرأسمالي العراقي . (01) الأمر الذي يجعل السياسة النقدية الذراع المعبأ لتلك الرأسمالية ويوفر لها حاضنة الاستمرار .

**ثانيا : النظام المصرفي بين التوصيف والتمكين.**

يعتمد النظام الاقتصادي في منهج التطور المالي على دور **المؤسسات** في تشكيل السلوك الاقتصادي، وتساهم كفايتها في تأمين الاسناد وجودة الاداء وتهيئة التشابك بين مختلف مستوياتها ، ابتداءً من عمل

المصرف ـــك مؤسسة تقبل الودائع وتمنح الائتمان ، فالمؤسسات المالية الوسيطة التي توفر اقساط زبائنها ، تراكم المدخرات في صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التأمين، لآجل استثمارها وباتجاهين مختلفين ، المصارف أو الاسواق المالية أو كليهما ، وتساهم الاسواق المالية في توفير التداول ومقابلة العارضين لأموالهم والراغبين في توظيفها. إذْ يساعد التكوين المؤسسي المالي في ترجمة المنهج الاقتصادي عبر إجراءات السياسات النقدية والمالية وفاعليتها، بالاستحداث أو الاختيار للأدوات الملائمة لأجل زيادة زخم الكثافة الاقتصادية في توظيف الاموال ، وباتجاه تنويع الانتاج على المستوى الكلي ، الامر الذي يساهم في زيادة الدخل القومي فحجم المدخرات لدى القطاع المالي هذا من جهة وخلق أوعية ضريبية جديدة ، ناجمة عن الطاقات الانتاجية المضافة عن الاستثمار، تعزز مصادر الايراد المالي في رفد الموازنة العامة من جهة اخرى، هدفاً في تعظيم قدرة الاقراض على تمويل مشاريع التنمية.

1- **التطورات الهيكلية في النظام المصرفي العراقي.**

تعود بداية النشاط المصرفي العراقي إلى نهاية القرن التاسع عشر ، تلبية لمتطلبات تمويل التجارة الخارجية للشركات الاجنبية أبان التبعية السياسية والاقتصادية، وعُد **البنك العثماني** (بغداد) عام 1892 النواة الاولى للنشاط المؤسسي المصرفي الذي تعود ملكيته لرؤوس اموال بريطانية ، تبعه **البنك الشرقي البريطاني فرع العراق** في عام 1912 والبنك **البريطاني للشرق الاوسط فرع الشاهنشاهي الايراني** عام 1916 [11] .وتأسس **مصرف الرافدين** في عام 1941 ، كأول مصرف تجاري وطني فضلا عن دوره وكيل مالي وصيرفي للحكومة حتى تأسيس المصرف الوطني العراقي في عام 1947 الذي تولى مسؤولية الحسابات المالية العامة واصدار العملة والرقابة على نشاط المصارف التجارية ، ثم تغير اسم المصرف الى **البنك المركزي العراقي** اثر صدور قانون 72 **لسنة** 1956 ، الذي حملت

طياتـه نقلـه نوعيـة في رسـم سياسـة نقديـة ، وكانـت خصائصهـا الملاءمـة والتأثـير في واقـع النشـاط الاقتصـادي لمـا تضمنـه القانـون مـن نصـوص تحـدد اسـتخدام ادوات الرقابـة الكميـة والنوعيـة في توجيـه الائتـمان صـوب الاسـتثمار المنتـج وتعزيـز القاعـدة الانتاجيـة للبـلاد. وجـاء صـدور قانـون رقـم 100 **عـام** 1964 الخـاص بتأميـم المصـارف، ليعلـن الاسـتقلال النقـدي الـذي كفـل خـروج العـراق مـن المنطقـة الاسـترلينية [21]* مـع الغـاء النشـاط المـصرفي الخـاص المحـلي والاجنبـي، وعـلى الصعيـد المؤسـسي ، تمـت إجـراءات الدمـج المـصرفي في اربعـة مجموعـات مصرفيـة (التجاريـة والمتخصصـة) بأثـر معقـب لقانـون تأميـم المصـارف بموجـب قانـون 166 **عـام** 1965 ، واسـتمرت عمليـات الدمـج المـصرفي حتـى مـا بعـد منتصـف عقـد السـبعينات لتنظيـم الائتـمان النقـدي وربـط المصـارف المتخصصـة بالـوزارات وحسـب اختصاصهـا ، ثـم فـك الارتبـاط ثانيـة مـن الـوزارات والحاقهـا اداريـا بـوزارة الماليـة حسـب **قانـون** 107 **عـام** 1985 ، وفي عـام 1988 تأسـس مـصرف الرشـيد التجـاري الحكومـي في هـدف المنافسـة مـع مـصرف الرافديـن سـعياً لتحسـين اداء الخدمـات المصرفيـة . [31]

ان الاجـراءات التشريعيـة والاداريـة للنظـام المـالي ومـا رافقهـا مـن تعديـلات عـلى ادوات السياسـة النقديـة ووسـائل السياسـة الائتمانيـة في إطـار تحديـد مسـؤولية البنـك المركزي في الرقابـة والاشراف عـلى المصـارف التجاريـة ، تمـت في ظـل ظـروف مختلفة تركـت بصـمات واضحـة عـلى مسـار الاقتصـاد العراقـي ، حيـث شـهدت ظـروف عقـد السـبعينات وفـرة إيراديـه ريعيـة كبـيرة عكسـت آثارهـا ، إجـراءات السياسـة النقديـة والائتمانيـة والتمويليـة للاسـتثمارات في القطـاع الحقيقـي والمحفظـي لامتصـاص فائـض السـيولة في الودائـع. الا ان ظـروف عقـد الثمانينـات عـبرت عـن شـحة تلـك المـوارد في سـنوات الحـرب العراقيـة - الايرانيـة ومـا نجـم عنهـا مـن اثـار ونتائـج سـلبية عـلى مختلـف الانشـطة الاقتصاديـة والاجتماعيـة ، وازداد الوضـع سـوءً في عقـد التسـعينات اثـر الحصـار

والعقوبات الاقتصادية منذ آب 1990 [41]، ثم احتلال في عام 2003 وقرارات بأسلوب الصدمة في كل من استقلالية البنك المركزي ومزاد العملة المفتوح.

**اتسمت** السياسة الاقتصادية في جميع قطاعاتها في العقود المتعاقبة بطبيعة خاصة ، وبُنية اقتصادية وسياسية واجتماعية معقدة ، عبرت عن اختلاف مديات نشاطها بين المد والجزر ، كانت الاحداث فيها وعاءً ضاغطا لمجريات عمل السياسة النقدية والمالية والائتمانية ، ويشكل تأشيرها ضرورة لفصل المتغيرات لكونها مفاصل ارتكاز تميزت بها المراحل الزمنية في اتجاهات عمل ادوات السياسة النقدية والمالية لما بعد عام 2003 .

**2 . هيكلية النظام المصرفي بعد عام 2003 .**

**أ- المؤسسات المصرفية :**

يلخص الجدول (1) في أدناه اعداد المصارف العاملة في العراق حتى عام 2018، وكثافتها الى السكان وعائديه ملكيتها واتجاهات نشاطاتها ونسب رأسمالها العامل إزاء كل منها، ويكشف عن تدني النسبة للمصارف الاجنبية الخاصة بـــ(6.3٪) والمصارف التجارية والاسلامية الحكومية بـــ (22.36)٪. وتركزت النسبة الأكبر لدى المصارف الأهلية (11.8) ترليون دينار وبنسبة (77.64٪) من إجمالي رؤوس الأموال العاملة في العراق. [51]

جدول (1)

**المصارف العاملة في العراق حتى عام 2018 ( ترليون دينار)**

| المصارف | التجارية | الاسلامية | أجمالي رأس المال | النسبة% |
|---|---|---|---|---|
| المصارف الحكومية | 6 | 1 | 3.40 | 22.36 |
| المصارف الاهلية الخاصة | 24 | 22 | 11.224 | 71.34 |
| المصارف الاجنبية الخاصة | 16 | 2 | 0.9576 | 6.3 |
| المجموع | 46 | 25 | 15.2 | 100% |
| المجموع الكلي | 71 | | سكان العراق(2018) | 38.43 مليون نسمة |
| عدد فروع جميع المصارف | 1068 | | الكثافة المصرفية | 35000 |
| الناتج المحلي الاجمالي( GDP لعام 2018 | | | (254.3) ترليون دينار | |

المصدر: البنك المركزي العراق -التقرير الاقتصادي السنوي عام 2018- ص30-ص38

**لا** زالت نسبة رأس المال المصرفي إلى الناتج المحلي الاجمالي ( (GDPمتدنية حيث لا تتجاوز ٪16 ، **ولا** تفي باحتياجات المشاريع التنموية التي يتطلبها اقتصاد البلاد ،والمؤسسات دون المعايير الدولية في إجراءات السياسة المصرفية والائتمانية ، وفي مجال تقيم موجودات المصارف العراقية في مؤشر **كفاية رأس المال** في مواجهة المخاطر يشير تقرير الاستقرار المالي الى الارتفاع من ٪181 في عام 2017 الى ٪285 عام 2018 ، اذ انها تتجاوز النسبة حسب معايير بازل والمقدرة بـ ٪8 ،والمحددة من المركزي العراقي بـ ٪12 [61] إن واقع الحال يشير إلى عجز بعض المصارف المستوفية الشروط في القاعدة الرأسمالية ، عن الانتفاع برأس المال العامل ،الذي يسمح بالتوسع الائتماني واستقبال المزيد من الودائع. اما المصارف المأزومة الاخرى غير المستوفية الشروط في القاعدة الرأسمالية ، يتطلب ضرورة تركيز الرقابة على صافي الاستحقاق المقدر لها ومتابعته عندما تُخفض الشروط في منح الإجازات المصرفية. [71]

يتم تقييم الأداء المصرفي ورصانته عبر نوعية الموجودات ، ويعد تجاهلها والتفريط بها من اهم اسباب الفشل المصرفي، ويجري ذلك من خلال مقارنة نسبة **الديون المتعثرة** الى إجمالي الديون ، فقد بلغت الديون المتأخرة التسديد إلى 4.8 ترليون دينار عام 2018 وأن نسبتها للمدة (2013-2018) في تزايد مستمر مما يعكس المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي **ولا** سيما تلك الناتجة عن النشاط الخاص ، على الرغم من حصوله على نسبة أقل من الائتمان بالمقارنة مع القطاع العام[81] الأمر الذي يدعوا إلى الاهتمام في تحليل الائتمان وتوخي المخاطر في محفظة القروض، للكشف عن الخسائر المحتملة وتجنبها فضلا عن الاهتمام بنوعية الموجودات ، **إذ لا** تخفى العلاقة بين نوعية الموجودات وكفاية رأس المال حيث ارتفاع الموجودات النوعية يقود إلى تخفيض المخاطر في الحد الادنى من رأس المال.

**ب- مكاتب الصيرفة:**

تمارس مكاتب الصيرفة دوراً مفصلياً في هيكلية النظام المالي ، نتيجة تراجع فاعلية المصارف التجارية في نشاط الائتمان وتخلفها عن ممارسة تأشير الكثافة الاقتصادية وتفعيل آليات المضاعف النقدي في مجال الاستثمار الحقيقي والمحفظي ، ويظهر ذلك من خلال زيادة اعدادها المسجلة من 1715 إلى 1911 بين عامي 2017 -2018 وزيادة موجوداتها من 489 مليون $ إلى 807 مليون $ للمدة ذاتها وبمعدل نمو 65٪. [91] حيث يقتصر دور تلك الشركات في تحويل الاموال من المقيمين في الخارج الى عائلاتهم في الداخل فضلا عن قيامها بنقل الاموال بين التجار في المحافظات العراقية ولا توجد بيانات صريحة ورسمية منشورة بحجم الاموال المنقولة لهذا القطاع.

يُمثل وجود قطاع موازي من الصرافين ، غير مسجل ، يقوم بأجراء عمليات كبيرة (في الحوالات الداخلية والخارجية وأعمال الصيرفة وتحويل النقد) خارج الإطار التنظيمي الرسمي ، في ظل رقابة ضعيفة ، من التحديات الصعبة التي تواجه الجهاز المصرفي الحكومي والخاص الذي يؤدي إلى المضاربة في سوق العملة الاجنبية، ويؤثر في سياسة البنك المركزي في المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية ، والارباك في تنفيذ الخطط وإدارة سوق النقد والمحافظة على توازنه . [02]

**ثالثاً - دور المؤسسات المالية الوسطى والاسواق في الائتمان والتمويل.**

يُمثل القطاع المصرفي نواة النظام المالي وأهم تشكيلاته في الاقتصادات كافة ، ولا يقلل ذلك من أهمية القطاعات المالية غير المصرفية في تعزيز النمو والاستقرار النقدي والمالي كما في التأمين وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وأخرى تتمثل بمؤسسات المستثمرين المؤسسين (شركات وبنوك الاستثمار) ، في إطار مؤسسات المالية الوسيطة ، وتتباين اهميتها من بلد لآخر طبقاً لدرجة تطور بناء النظام المالي (Financial System) ، ومن خصائصها :- **لا** تقبل الودائع كالمصارف ،

والتعاقد هو الاساس في تراكم مواردها ، وتمثل حلقة الوصل بين الادخار والاستثمار، إذْ تساهم في خلق فرص الاستثمار طويل الاجل وتعود ملكيتها في أغلب البلدان النامية إلى القطاع العام حيث تشكل الارصدة الادخارية فيها اهم مصادر الائتمان والقروض المصرفية.

1- **الاستثمار المؤسسي**: Institutional Investment

تمثل صناديق رأس المال بأنواعها المختلفة وعاءً ادخاريا ونوافذ استثمارية مؤسسية ، يتم من خلالها تراكم الأموال لعدد من المستثمرين المشاركين وفق منظور استراتيجي معين ، يتجسد في أنشطة محددة تكون على الأغلب في الأوراق المالية، وتجزأ الصناديق إلى **وحدات** متساوية في الحقوق، تطرح للاكتتاب، لعموم جمهور المستثمرين، ولكل وحدة من وحدات الصندوق قيمة أسمية محددة في نظامه الأساسي، قد تكون بالعملة المحلية، أو بأية عملة عالمية أخرى، ويوجد عدد من التصنيفات لصناديق الاستثمار من حيث طبيعة رأس المال أو أهدافها أو انتسابها أو مخاطرها ، وهي كالاتي:[12]

1- **صناديق الاستثمار** : ذات رأس المال المتغير (**الصناديق المفتوحة**) .

2- **صناديق الاستثمار**: ذات رأس المال الثابت وتسمى( **الصناديق المغلقة** ) .

3- **صناديق النمو** : وتهتم في وتائر نمو كل من الأصول والعوائد، وبذلك تتسم بالتحوط (صناديق التحوط).

4- **صناديق الدخل**: توظف الأوراق المالية ذات الدخل الثابت كالسندات والأسهم الممتازة.

5-**الصناديق المتوازنة** :وتتميز بمبدأ التوازن وفق الأداة والمدة ، للأوراق المالية (الاسهم والسندات) والآجال.

6-**الصناديق المتخصصة** : وهي نادرة ، لا يتفق هدفها وأغراض الاستثمار المحفظي وتنشأ في ظروف خاصة ، وتهدف إلى التنويع في الأدوات.

**ب- مؤسسات الادخار التعاقدي.**

1- **صناديق التقاعد Pension fund**

تُعد صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي من مؤسسات المالية الوسيطة التي تعبئ الادخارات

التعاقدية لغرض استثمارها في المشاريع الاقتصادية ، ويتباين حجم رؤوس الاموال ونسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي من دولة لأخرى كما يظهر ذلك في بيانات الجدول (2) ، حيث تنخفض في ماليزيا وتبلغ ٪0.1، ٪0.1 ، ٪0.2 ، ٪0.2. للسنوات (2015 – 2018) وترتفع في استراليا ٪121.6، ٪124.2 ، ٪135.5، ٪140.7. لكنها تتمتع هذه العينة من الدول بالاستقرار النسبي والضبط في الادارة المالية.

**الجدول (2)**

**نسب مساهمة مؤسسات التقاعد من GDP مجموعة مختارة من البلدان النامية والمتقدمة ٪**

| الدولة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العراق | – | – | – | – | 3.1 | 3.2 | 4.3 | 5.0 | 4.5 | 4.2 |
| مصر | – | – | – | – | 1.9 | 1.9 | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 1.6 |
| ماليزيا | – | – | – | – | – | – | 0.1 | 0.1 | 0.2 | 0.2 |
| جنوب افريقيا | 74.7 | 80.0 | 80.4 | 84.5 | 90.7 | 96.6 | 99.7 | 95.1 | – | – |
| اليابان | 29.5 | 28.6 | 29.2 | 29.8 | 30.2 | 31.2 | 30.6 | 29.3 | 28.8 | 28.3 |
| البرازيل | 14.6 | 13.9 | 13.1 | 13.4 | 12.1 | 18.9 | 20.2 | 22.9 | 24.6 | 25.5 |
| استراليا | 84.8 | 91.7 | 94.5 | 93.3 | 104.1 | 111.7 | 121.6 | 124.2 | 135.5 | 140.7 |

**OECD Pension Markets in Focus–2019–P72–74**

وتبلغ قيمة صناديق التقاعد في بلدان مجلس التعاون الخليجي بـ **400 مليار دولار**، وتأتي الكويت في صدارتها من حيث رأس المال الصندوق نسبة إلى عدد سكانها لكنها تواجه تلكأ في معدل مساهمة المستفيدين في الصناديق، مقابل الارتفاع النسبي للمعاشات التقاعدية التي يتقاضونها، ما ينتج عجزاً يغطى من الخزانة العامة، بنحو 3,3 مليار دولار سنوياً ومنذ 2008، ويبلغ حجم صندوق المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن 15 مليار دولار، وفق أرقام المؤسسة لعام 2019، وبلغ الفائض

التراكمي في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن 9.2 مليار دولار في عام 2019 .[22] وفي العراق يعاني صندوق التقاعد من العجز المستمر ويتطور دين هيئة التقاعد الوطنية العراقية ونسيتها من الدين الداخلي العام كما يكشف ذلك جدول رقم (3) من 0.6٪ في عام 2011 إلى 28.9٪ عام 2014 واستقر عند 6.7٪ في عام 2017 بسبب الاعداد الكبيرة لمؤسسة الشهداء والمتضررين من النظام السابق وضحايا الارهاب .[32]

جدول (3)

تطور دين هيئة التقاعد الوطنية العراقية ونسيتها من الدين الداخلي العام)مليون دينار)

| السنة | قروض هيئة التقاعد الوطنية | ٪ من الدين الداخلي |
|---|---|---|
| ٢٠١١ | 44.500 | 0.6 |
| ٢٠١٢ | 252.500 | 3.9 |
| ٢٠١٣ | 93.550 | 2.2 |
| ٢٠١٤ | 2.751.057 | 28.9 |
| ٢٠١٥ | 2.199.500 | 6.8 |
| ٢٠١٦ | 4.665.600 | 9.9 |
| ٢٠١٧ | 3.195.140 | 6.7 |

المصدر: البنك المركزي العراقي -مجلة الدراسات النقدية والمالية 2019

2- التأمين Insurance

يساهم التأمين في توفير الأمان والائتمان كمؤسسة وسطى في هيكلية النظام المالي ، تعمل على تجميع المدخرات وتوظيفها في نشاط الاستثمار ، فضلاً عن دوره في محاربة البطالة وتداعياتها في الفقر والمرض والعجز وتعويض الخسارة في الممتلكات جرّاء الحريق أو السرقة أو الغرق ويسهم في ديمومة نشاط الإنتاج الاجتماعي وتقليل كلفه الخطر على مستوى الاقتصاد الوطني

بـأسره ، وهنـاك تأثـير ذو دلالـة معنوية لمؤسسـات التأمـين في إمكانيـة جـذب الاسـتثمار الأجنبـي عـبر طـرح أغطيـة تأمينيـة للبيئـة الاسـتثمارية، تسـاهم في زيـادة توظيـف المـوارد المتاحـة ، وينال هـذا النشـاط أهميـة في دول العـالم كافـة ، ولاسـيما الناميـة منهـا. إذْ تكمـن المزايـا الاقتصاديـة لقطـاع التأمـين في السـيولة النقديـة العاليـة التـي تتمثـل في الاحتياطـات (**احتياطـي الأخطـار غـير المنتهيـة ، احتياطـي التعويضـات الموقوفـة ، احتياطـي الطـوارئ ، الاحتياطـي الحسـابي**) ولديـه وظائـف أخـرى منهـا[42]7

1 . ترسـيخ النزعـة الادخاريـة لـدى الجمهـور وأسـناد السياسـة الائتمانيـة للاقتصـاد.

2 . مواجهـة الضغـوط التضخميـة والمسـاهمة في الاسـتقرار الاقتصـادي.

يعـاني قطـاع التأمـين في العـراق في أحـكام تطبيقـه للضوابـط والمعايـير الدوليـة ، نتيجـة تباطـأ النشـاط التأمينـي فيـه مقارنـةً بـدول الجـوار ولا سـيما النفطيـة منهـا ، وتظهـر مـؤشرات التحليـل والدراسـات لإداء شركات التأمـين العاملـة ، انهـا تفتقـر الى سياسـات اسـتراتيجية تقـود إلى اسـتقطاب المُؤمنـين مـن جهـة ، وتوظيـف المدخـرات الرأسـمالية في اسـتثمارات تـؤدي إلى مـردود اقتصـادي عـالي مـن جهـة أخـرى ، ويتزامـن ذلـك مـع ضعـف نشـاط شركات إعـادة التأمـين عـلى الرغـم مـن فحـوى اختصاصهـا يصـب في ممارسـة جميـع اعـمال التأمـين قبـولاً واسـناداً داخـل العـراق وخارجـه .[52]

جدول رقم (4)

| السنة/ المحفظة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بحري | 4.682.917 | 5.247.401 | 6.625.735 | 5.113.730 | 2.497.491 | 1.252.777 | 2.090.994 | 2.334.167 | 29.845.212 |
| طيران/سفن | 15.174.435 | 16.838.835 | 13.758.573 | 19.252.807 | 16.255.876 | 18.262.492 | 16.919.379 | 15.499.562 | 131.961.959 |
| حريق | 9.835.159 | 14.123.136 | 28.496.293 | 34.335.745 | 26.798.649 | 18.292.886 | 25.252.473 | 25.339.100 | 182.473.441 |
| حوادث | 22.100.330 | 27.182.836 | 47.899.612 | 50.442.498 | 44.449.858 | 36.572.346 | 40.811.989 | 44.671.502 | 314.130.880 |
| هندسي | 21.689.083 | 34.808.277 | 33.462.357 | 27.607.086 | 9.203.718 | 4.862.906 | 29.332.514 | 17.639.504 | 178.605.445 |
| سيارات | 11.472.493 | 8.827.818 | 11.410.137 | 13.199.447 | 14.271.278 | 16.011.603 | 8.829.998 | 11.044.891 | 95.067.665 |
| حياة | 29.950.173 | 55.108.187 | 75.180.269 | 88.397.206 | 76.301.984 | 72.993.293 | 65.116.743 | 81.028.419 | 544.076.274 |
| المجموع الكلي لأقساط التأمين | | | | | | | | | 1.476.160.876 |

**أقساط تأمين الشركات في العراق حسب كل محفظة من 2011 الى 2018 (الف دينار)**

**المصدر: جمعية التأمين العراقية بغداد آب 2020 .**

وفي إطار تحليل البيانات في جدول رقم (4) بالإشارة إلى مجموع أقساط التأمين المكتتب بها للمدة 2011-2018 ،الذي بلغ 1.476.160.876.000 دينار (1.236.411.780 $ دولار بسعر صرف 1.193.9 دينار مقابل دولار واحد)، وما يعادل 154.551.472 دولار سنويًا. وهو رقم متواضع بالمقارنة بحجم أقساط التأمين في الدول العربية ، فعلى سبيل المثل، كان حجم الأقساط المكتتب بها في دولة الإمارات العربية وللعام (2018) فقط **11,903,320,000** $ دولار. وعند مقارنة حجم أقساط التأمين على الحياة في العراق خلال ثماني سنوات بلغ **544,076,274,000** دينار (**455,710,705 $** دولار). في حين كان حجم أقساط التأمين على الحياة في دولة الإمارات للعام (2018) فقط **2,580,000,000** $ دولار [62]

**3- سوق الاوراق المالية**

يمثل السوق المالي (( Financial market مرتكزاً فاعلا للقطاعات المختلفة ، لما يؤديه من دور في ترسيخ التشابك القطاعي في المفاصل الاقتصادية الكلية ، لأنها ليست سوقاً واحدة متجانسة، بل هي أسواق متمايزة كل واحدة منها متخصصة بنوع معين من أنواع المبادلات المالية، ولكل منها مؤسساتها الخاصة وإن كانت في بعض الأحيان متداخلة.

وتعدّ المصارف التجارية، وشركات التأمين، والبيوتات المالية، وشركات الاستثمار والتوظيف، والمتعاملين بالسندات التجارية ومؤسسات البورصة وهيئات الوساطة من أهم مؤسسات الأسواق المالية،إن سوق الأوراق المالية **لا** تنشأ لمجرد الرغبة أو انعطافاً لصدور قراراً من السلطات المختصة وإنما استجابة لتوفر مقومات أساسية ومنها[72]: **Essential ingredient to the financial markets**

1- **الاستقرار النقدي والسياسي والأمني** الضروري لتشجيع الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

2- **الإطار التشريعي والتنظيمي** المرن القادر على التطور باستمرار للتكيف مع المتغيرات.

3- **ثبات المنهاج الاقتصادي للدولة** والذي يحدد دور رأس المال الخاص.

4-**السياسات العامة والخاصة التي تشجع الادخار والاستثمار.**

5-**اعتماد المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية** والربحية المجزئة والتي تسمح باستيعاب رأس المال المعروض.

6- **بيئة متكاملة من المؤسسات المالية لكافة التخصصات** تسمح بتعبئة المدخرات وتولد قروض الاستثمار.

7- **الشفافية في عمل الشركات المصدرة للأوراق المالية** وإخراجها من الإطار العائلي.

يبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية 116 شركة بقيمة سوقية بلغت 11.6 ترليون دينار، يتداول فيها 53 شركة في السوق النظامي بينما يتم تداول 27 شركة في السوق الثاني ولم يجري تداول اسهم 36 شركة خلال 2019". حيث السوق لم تحقق نسبة اقيام الاسهم المتداولة اكثر من 2.84٪ من مجموع قيم الاسهم وهي نسبة تعتبر متدنية جدا مقارنة مع اسواق الدول المجاورة والتي يبلغ معدل النسبة 10٪ علما ان بعض الاسواق النشيطة تصل النسبة الى اكثر من 100٪[82]

**رابعاً- دور الائتمان في التنمية الاقتصادية**

يرتبط مفهوم **الائتمان** بصيرورة النقد، لكونه يحقق تبادل القيم

الحاضرة بالقيم الآجلة، ويخلق التراكم في **الودائع والادخارات** التي تشكل مادة الائتمان ، ويتحدد حجم تلك المتغيرات عبر فاعلية النشاط الاقتصادي والعمق المالي ، **ولا** يتحقق الثبات والملائمة في اسعار الصرف والحفاظ على قيمة العملة **إلاّ** من خلال سلامة الجهاز المصرفي الذي يُعد العتبة الاساس في رسم السياسة النقدية باستحداث أو اختيار الأدوات المناسبة لتحقيق اهدافها ، اذْ يتطلع القطاع المصرفي والمالي في تقديم الخدمات المصرفية بمبدأ التكلفة الحقيقية **للائتمان** كما في اقتصادات السوق الرأسمالية ، ذات عائد وكفاية ، **ولا** يجوز التوسع في الائتمان **إلاّ** في اطار مستوى النشاط الاقتصادي وحجم التغيرات الهيكلية المتحققة فيه ، كما تحددها أهداف التنمية، ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ، إذْ يمثل الاصلاح فيها إطاراً متكاملاً ، يجري من خلاله تفعيل القطاع المصرفي ، ويشكل النمط الاقتصادي ، ظاهرة تتصف بالتغير المستمر والمتنوع في العوامل المؤثرة فيه .

وطبقاً لمعايير التحليل التنموي في تفسير طبيعة العلاقات السببية التي تربط بين خصائص هذه الظاهرة ، تصبح الادارة غير المباشرة للسياسة النقدية مبكرة بالنسبة للدول التي لم تتمكن من تحقيق متطلبات التحول من الادوات النقدية المباشرة الى الادوات النقدية غير المباشرة بسبب محدودية تطورها ووجود سيولة هيكلية متزايدة لدى القطاع المصرفي فضلا عن النمو المحدود لأسواق النقد واسواق رأس المال وضعف عمليات الوساطة المالية .

ولتحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 ، نلجأ إلى قياس مؤشرات العمق المالي عبر مجموعة من العلاقات الاقتصادية وهي كالاتي:-

1- **العرض النقدي الواسع (M2) بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.**

2- **إجمالي الودائع لدى البنوك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.**

3-**الائتمان الممنوح من البنوك للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.**

4- **إضافة إلى استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي.**

تُشير نتائج الدراسة القياسية إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعرض النقد الواسع (M2) بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي فضلاً عن وجود تأثير ايجابي ومعنوي لإجمالي **الودائع** لدى البنوك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي وعدم وجود تأثير معنوي للائتمان الممنوح من البنوك للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي وكما يظهر من خلال قيمة معامل التحديد ان 91٪ من التغيرات في النمو الاقتصادي تعود إلى المتغيرات المستقلة، وبمعنى وجود اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات العمق المالي على النمو الاقتصادي في **العراق**، الامر الذي يدعوا إلى اتباع منهج اقتصادي مناسب وفعّال من خلال خطط اقتصاديه مدروسة تعمل على تطوير دور التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك للقطاع الخاص وينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي العراقي.

**لا** تعكس مؤشرات الاداء المصرفي في العراق، حجم تخصيصات النفقات العامة وارتفاع متوسط دخل الفرد والناتج المحلي الاجمالي على المستوى الوطني في إطار النسب الماثلة بين **رأس المال** و**الودائع** و**الائتمان**، وكأن النظام المصرفي يعمل في طور ابتدائي. حيث بلغت في عام 2018 نسبة الائتمان النقدي الى الودائع في المصارف الحكومية 45٪، وبلغت 71٪ في المصارف الأهلية و240٪ في أجمالي القطاع المصرفي، ونسبة الائتمان النقدي الى رأس المال المملوك بما فيه الاحتياطيات في المصارف الحكومية 760٪ وهي نسبة عالية تعبر عن تركز ودائع الحكومة في المصارف العامة، وبلغت نسبة كفاية رأس المال في المصارف الحكومية 38٪ و323٪ في المصارف الخاصة و181٪ في القطاع المصرفي العراقي إجمالاً، مما يدل على انخفاض مستوى الأصول المرجحة بالمخاطر، ويعكس وجود رأس مال عالي من جهة، وانخفاض التمويل من

جهة اخرى. وإن جزءًا من الائتمان يمول من رأس المال ، وتشير نسبة الائتمان النقدي الى رأس المال بـ 93 ٪ في المصارف الاهلية والاجنبية الخاصة وهي تدل على **عطالة رأس المال** على المستوى القطاعي، ما يؤكد ان مجموع رأس المال المصرفي يفوق طلب السوق بكثير ، نتيجة لكثرة عدد المصارف غير الفاعلة[92] كما تظهر بيانات **جدول (5)** عن ارتفاع نسبة السيولة الى الناتج التي تفوق ٪40 وأن معامل الاستقرار النقدي في السنوات(2013-2018( وعلى التوالي ، ٪0.7 ،-٪1 ،-٪3.8 ،-٪1.1.. ،٪0.1، ٪0.4 حيث لم يحقق أي استقرار نقديا: مما سبق تبين أن الاستقرار النقدي في العراق هو صعب التحقيق بسبب الحساسية العالية للاقتصاد الوطني تجاه التغيرات الخارجية فاعتماده على الصادرات من النفط وضعف قاعدته الإنتاجية لغير الانتاج الريعي ومن ثم ارتباطه بالدولار الأمريكي، يجعل منه غير قادر في المحافظة على التوافق بين الكتلة النقدية والإنتاج البترولي.

جدول (5)

النقود والودائع والائتمان وتخصيصات الموازنة العامة والناتج المحلي بالأسعار الجارية في العراق

(مليار دينار)

| البيانات والسنوات | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأساس النقدي | 73259 | 66231 | 57888 | 62591 | 76986 | 77829 |
| النقود الواسعةM2 | 87679 | 90728 | 82595 | 88082 | 92857 | 95390 |
| العملة في التداول خارج المصارف | 34995 | 36072 | 34855 | 42075 | 44355 | 45564 |
| صافي الموجودات الدولية للبنك المركزي | 88428 | 75421 | 62793 | 52602 | 57893 | 76017 |
| (GDP) الناتج المحلي الإجمالي | 273588 | 266420 | 207876 | 196536 | 228693 | 254367 |
| تخصيصات الموازنات العامة | 119128 | 83556 | 70397 | 67067 | 75490 | 80873 |
| مجموع الائتمان النقدي من المصارف | 29952 | 34123 | 36753 | 37180 | 37952 | 38486 |
| رأس المال للاحتياطيات والتخصيصات | 14034.6 | 16452.2 | 17916.7 | 20678.7 | 20734.2 | 21967.9 |
| أجمالي الودائع لدى المصارف | 89575 | 94973 | 133489 | 62399 | 67046 | 76892 |
| متوسط دخل الفرد(الف دولار) | 6938.7 | 6798.2 | 5269.4 | 5444.5 | 5968.5 | 6434.9 |
| إجمالي الودائع لدى البنوك بالنسبة (GDP) | 32.7 | 35.6 | 64.2 | 31.7 | 29.3 | 30.2 |
| )(GDPالائتمان من البنوك للقطاع الخاص | 10.9 | 12.8 | 17.7 | 18.9 | 16.5 | 15.1 |
| النقود الى الناتج % | 32.0 | 34.1 | 39.7 | 44.8 | 40.6 | 38.6 |
| (GDP) بالنسبة الىM1 | 39.9 | 39.7 | 42.2 | 47.8 | 47.7 | 47.8 |
| العملة في التداول الى الناتج % | 12.8 | 13.5 | 6.8 | 121.4 | 19.3 | 17.9 |
| النقود الواسعة الى الأساس النقدي % | 119.6 | 137.0 | 142.7 | 140.7 | 120.6 | 122.5 |
| صافي الموجودات الدولية الى الأساس النقدي % | 120.7 | 113.9 | 108.5 | 84.0 | 75.2 | 97.6 |
| معامل الاستقرار النقدي(*) (B) | 0.7% | 1%- | 3.8%- | 1.1%- | 0.1% | 0.4% |

المصدر: إعداد الباحث والبيانات من البنك المركزي العراقي ،النشرة الإحصائية السنوية للأعوام من (2013-2018)

$$B = \frac{DM / M}{DY / Y}$$

(*) **حيث** : DM/ M = نسبة لتغير في الكتلة النقدية

DY/ Y= نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي.

ويكشف الجدول رقم (6)عن ارتفاع نسبة الودائع الجارية، والتي لا تدفع عنها المصارف فائدة مرتفعة ما يعني المستوى المنخفض لتكاليف التمويل. مما يدل على غياب الاستراتيجية للنظام المصرفي في توظيف اموال الودائع بالشكل الذي يعود بالفائدة على عموم القطاعات الاقتصادية.

جدول(6)

## الودائع في المصارف العراقية للسنوات(2013-2018) مليار دينار

| البيانات / السنة | الودائع | ودائع القطاع الخاص | % | ودائع قطاع الحكومة | % | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2013 | الجارية | 13805 | 56.46 | 41826 | 64.22 | 55631 | 62.10 |
| | الاخرى | 10644 | 43.54 | 23300 | 35.78 | 33944 | 37.90 |
| | المجموع | 24449 | 37.54 | 65126 | 62.46 | 89575 | 100 |
| 2014 | الجارية | 13829 | 55.99 | 42755 | 60.84 | 56584 | 59.57 |
| | الاخرى | 10872 | 44.01 | 27517 | 39.16 | 38389 | 40.43 |
| | المجموع | 24701 | 26.00 | 70272 | 74.00 | 94973 | 100 |
| 2015 | الجارية | 13285 | 56.20 | 33024 | 30.06 | 46309 | 34.69 |
| | الاخرى | 10351 | 43.80 | 76829 | 69.96 | 87180 | 65.31 |
| | المجموع | 23636 | 17.70 | 109853 | 82.30 | 133489 | 100 |
| 2016 | الجارية | 13346 | 30.4 | 30682 | 69.6 | 43928 | 70.4 |
| | الاخرى | 10326 | 56.1 | 8109 | 43.9 | 18471 | 29.6 |
| | المجموع | 23708 | 38.0 | 38690 | 62.0 | 62399 | 100 |
| 2017 | الجارية | 14502 | 30.3 | 33335 | 69.7 | 47837 | 71.3 |
| | الاخرى | 11590 | 41.8 | 7619 | 58.2 | 19209 | 28.7 |
| | المجموع | 26092 | 38.9 | 40954 | 61.1 | 67046 | 100 |
| 2018 | الجارية | 14290 | 25.8 | 41174 | 74.2 | 55464 | 72.1 |
| | الاخرى | 13074 | 61.1 | 8354 | 38.9 | 21428 | 27.9 |
| | المجموع | 27364 | 35.6 | 49528 | 64.4 | 76892 | 100 |

المصدر: اعداد الباحث من بيانات البنك المركزي العراقي ،النشرة الإحصائية السنوية للأعوام من 2013-2018.

اما عن التوزيع القطاعي للائتمان النقدي بحسب القطاعات للسنوات)2013 -2018( فقد بلغت متوسطات النسب كما يظهرها الجدول رقم (7) والحصة الاكبر كانت للبناء والتشييد التي بلغت 23.6٪ والادنى قطاع التعدين 0.06٪ مما يعكس الحاجة الى السكن بسبب الازمة المزمنة التي تتجاوز العقدين.

جدول رقم (7)

متوسط التوزيع القطاعي للائتمان النقدي بحسب القطاعات للسنوات)2013 -2018([03]

| متوسط السنوات | الزراعة والصيد | التعدين | الصناعة التحويلية | الماء والكهرباء والغاز | التجارة والمطاعم والفنادق | النقل والتخزين والمصارف | التمويل والتأمين | خدمات المجتمع | العالم الخارجي | التشيد والبناء |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2013-2018 | 5.45 | 0.06 | 5.34 | 3.43 | 15.25 | 6.63 | 2.84 | 37.12 | 0.19 | 23.69 |

المصدر :اعداد الباحث من بيانات البنك المركزي العراقي ،النشرة الإحصائية السنوية للأعوام من 2013-2018

تظهر أهمية **الائتمان والتمويل** في معالجة أزمة البطالة التي بلغت معدلاتها في العراق ٪22.6 بين الشباب للفئة العمرية بين (15 - 29 سنة) والنسبة لدى الذكور بلغت ٪18.1، في حين بلغت البطالة لدى الاناث نسبة ٪56.3. حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء[13] في حين المنظمات الغير الرسمية حددتها بـ (٪40-60) وبغض النظر عن تضارب الأرقام فأن النظريات الاقتصادية تشير إلى نسبة ٪15 من الأيدي العاملة القادرة والباحثة عن العمل ، ينذر بوجود أزمة حقيقية إن لم تأخذ السياسات العامة مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والأهلية حلولا عملية لمواجهتها، بسبب التباين بين معدلات الخصوبة ذات المتوالية الاسية في النمو الديمغرافي (٪3.6) ولمدة تتجاوز الاربعة عقود أتجاه تدني معدلات نمو الاستثمار في خلق الوظائف والفرص الكفيلة باستيعاب الاعداد البالغة والراغبة من قوة العمل بشكل تراكمي عبر الزمن من مخرجات التعليم والشرائح الأخرى، يقود الى الاختلال في التوازن الاقتصادي العام ويساهم في خلق البطالة نتيجة تدني الكثافة الاقتصادية ومألات عدم الاكتراث بفلسفة الجدوى الاقتصادية والانكفاء عن متابعة الاستنتاجات والتوصيات في الدراسات والبحوث لمراكز البحث العلمي وغياب الاستراتيجية لأعداد الخطط والبرامج الناجعة والاهمال في متابعة نقل تجارب العالم الناجحة

. [23]

تكشف المؤشرات النقدية والمالية عن تدني مستوى تعامل الجمهور مع المصارف وبنسبة 12٪ من إجمالي السكان، وانحسار حجم العملة المتداولة لدى المصارف بـ (3) **ترليون دينار** من أصل الكتلة النقدية المصدرة للتداول والبالغة (43) **ترليون دينار**، وهذا يشير الى تسرب نقدي كبير خارج الجهاز المصرفي[33]، على الرغم من تطبيق مشروع التوطين للرواتب بوحدات السحب المالي(بطاقات الائتمان) (ATM) في المصارف العامة والخاصة الذي باشرت فيه عدد من الوزرات لموظفيها [43]، ولم تؤتي ثمارها في معالجة السيولة خارج الجهاز المصرفي ، بسبب عدم جاهزية البنية التحتية التكنولوجية بين الاسواق والمصارف لدعم دورة النقد في الاقتصاد ، وفي المجال التشريعي تُعزى نتائج عدم الايداع في المصارف الى جملة من الاسباب ، منها عدم إصدار القوانين التي تضمن الودائع في البنوك الحكومية والأهلية، في ظل غياب المؤسسات المالية الساندة لضمان ودائع الإئتمانات وخلو النشاط الائتماني من مكاتب متخصصة لدراسة وتحليل وتحديد المخاطر (الائتمانية والسيولة والسوق والتشغيل).[53] إضافة إلى افتقار النظام المصرفي لقواعد الحوكمة اللازمة لمراقبة أداء مجالس الإدارة ، التي ظهرت فيها شخوص غير مهنية ، فضلًا عن افتقارها للمؤهلات العلمية اللازمة. كما تفتقر الى معايير عمل السياسة الائتمانية والرصانة المصرفية ، ويتركز هدف نشاطها في جني الارباح عبر شراءها الدولار من مزاد العملة للبنك المركزي مباشرة في ظل القوانين النافذة .

**الاستنتاجات والتوصيات**

**الاستنتاجات:**

1- يكمن الاخفاق وتراكمات المشاكل في العراق من جرّاء **عدم القدرة في توصيف النظام الاقتصادي** ،وتجاهل الكشف عن مسوغات التحول الاقتصادي واحتساب الكلف عما جرى بعد عام 2003.

2-ان الاجراءات التشريعية والادارية للنظام المالي وما رافقها من

تعديلات على ادوات السياسة النقدية ووسائل السياسة الائتمانية ، تمت في ظل ظروف مختلفة تركت بصمات واضحة على مسار الاقتصاد العراقي.

3- لا زالت نسبة رأس المال المصرفي إلى الناتج المحلي الاجمالي ( GDP) متدنية ، ولا تفي باحتياجات المشاريع التنموية التي يتطلبها اقتصاد البلاد ، والمؤسسات دون المعايير الدولية في إجراءات السياسة المصرفية والائتمانية.

4- يعاني صندوق التقاعد في العراق من العجز المستمر ويتطور دين هيئة التقاعد الوطنية العراقية ونسيتها من الدين الداخلي العام.

5- تدني حجم أقساط التأمين في العراق في جميع نشاطاته مقارنة مع دول الجوار النفطي.

6- ارتفاع نسبة الودائع الجارية، والتي لا تدفع عنها المصارف فائدة مرتفعة ما يعني المستوى المنخفض لتكاليف التمويل.

7- تدني مستوى تعامل الجمهور مع المصارف وبنسبة 12٪ من إجمالي السكان، وانحسار حجم العملة المتداولة لدى المصارف بـ (3) **ترليون دينار** من أصل الكتلة النقدية المصدرة للتداول والبالغة (43) **ترليون دينار**، وهذا يشير الى تسرب نقدي كبير.

8- عدم الاهتمام باستنتاجات وتوصيات الدراسات والحاجة الى تأسيس مراكز بحثية تعتني بـ تحليل وتحديد المخاطر (الائتمانية والسيولة والسوق والتشغيل).

9- في المجال التشريعي تُعزى نتائج عدم الايداع في المصارف الى جملة من الاسباب ، منها عدم إصدار القوانين التي تضمن الودائع في البنوك الحكومية والأهلية، في ظل غياب المؤسسات المالية الساندة لضمان ودائع الإئتمانات وخلو النشاط الائتماني من مكاتب متخصصة لدراسة.

10- الاستقرار النقدي والسياسي والأمني الضروري من مقومات تشجيع الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية مع الإطار التشريعي والتنظيمي المرن القادر على التطور باستمرار للتكيف مع المتغيرات .

**التوصيات**

1-الدعوة الى الاقتصاديين الاستراتيجيين إلى صياغة فلسفة اقتصادية تستجيب لمعاناة المجتمع وحاجات الاقتصاد في فرص العمل وتنويع الانتاج.

2- مراجعة القوانين القديمة وتقويمها بما يتناسب وتطلعات المرحلة الجديدة من التغير السياسي والاقتصادي وبما يتكفل فاعلية المؤسسات الاقتصادية في بلوغ أهداف المجتمع.

3- العمل على زيادة القاعدة الرأسمالية للمصارف العاملة ولاسيما الاجنبية منها لغرض الاستفادة منها في تمويل المشاريع التنموية التي يتطلبها اقتصاد البلاد، بما ينسجم والمعايير الدولية في إجراءات السياسة المصرفية والائتمانية.

4- استحداث صناديق أخرى لفئات ضحايا النظام السابق والعمليات الإرهابية وتنظم مواردها المالية بشكل مستقل عن صندوق تقاعد الموظفين لخصوصيتهم باعتبار أن ما يتقاضوه هو تعويض عن ضرر وليس استحقاق تقاعدي عن خدمة قضاها في العمل تمتد لسنوات عدة.

5- تفعيل نظام التأمين عبر الرقابة على شركات التأمين في العراق فضلاً عن رفده بالكوادر المهنية وذات الخبرة في مجال التأمين مع توعية شعبية بأهميته.

6- رسم استراتيجية للنظام المصرفي تقوم في توظيف اموال الودائع بالشكل الذي يعود بالفائدة على عموم القطاعات الاقتصادية.

7- أرساء بنية تحتية تكنولوجية متكاملة تربط بين الاسواق والمصارف لتعبئة الاموال في بطاقات الائتمان لدعم دورة النقد في الاقتصاد.

8- تأسيس مراكز بحثية تعتني بـ تحليل وتحديد المخاطر (الائتمانية والسيولة والسوق والتشغيل).

9- إصدار القوانين في المجال التشريعي التي تضمن الودائع في البنوك الحكومية والأهلية، لإسناد المؤسسات المالية في ضمان ودائع الإئتمانات .

10-- ثبات المنهاج الاقتصادي للدولة ، يحدد دور رأس المال الخاص مع تكييف السياسات العامة

والخاصة التي تشجع الادخار والا ستثمار.

**الهوامش:**

**1(1) Roger E. Backhouse Steven N. Durlauf-Robbins on Economic Generalizations and Reality in the Light of Modern Econometrics-21 September 2009 https://doi.org/10.1111 /j.1468-0335.2009.00805.سحبت يوم 18/8/2020**

2 - **مركز نماء للبحوث والدراسات** - حوارٌ حولَ فلسفة الاقتصاد مع الفيلسوف الفرنسي إيمانويل بيكافي(2) October 2017 20- .

3- بول آ. سامولسون ووليام د. نوردهاوس- **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة اسامة الدباغ، ط 15. مجلة الإدارة والاقتصاد -العدد السابع والسبعون / 2009 .-ص298.

4- حازم الببلاوي -الهوية والمصلحة : الدولة الريعية والديمقراطية -الاجتهاد ، العدد 12 لسنة 2011.

5- فلاح خلف علي الربيعي-هوية النظام الاقتصادي في العراق، بين الدولة الريعية والدولة التنموية - . - سحبت يوم 18/ 8

6- سليم الوردي- الاستبداد النفطي في العراق المعاصر-دار الجواهري -بغداد - العراق -ط1-2013-ص31-ص38

7 - عماد عبد اللطيف سالم -الدولة والقطاع الخاص في العراق- بيت الحكمة -بغداد -2001-ص100

8 - عبد الحسين محمد العنبكي-الاصلاح الاقتصادي في العراق ،تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق-دار الصنوبر للطباعة -بغداد -ط1- 2008 ص200- صص208

9 - عامر عمران المعموري وحيدر حسين آل طعمة - التحول الاقتصادي في العراق: المسوغات والكلف مجلة الإدارة والاقتصاد - المجلد الثالث - العدد العاشر - جامعة كربلاء 2017- ص

10 - مظهر محمد صالح -نائب محافظ البنك المركزي العراقي- تراكم رأس المال المالي ( السالب ) واديولوجيا الصراع في محاور السياسة الاقتصادية العراقية -2012 - ص.

11 - محمد سلمان حسن وعبد الوهاب القصب واخرون ، ذكرى اليوبيل الفضي للبنك المركزي العراقي ( 1947-1972) ، بغداد ، مطبعة ثنيان ، 1972 ، ص169 .

12 - علي حاتم القريشي -السياسة النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية الادوات- العراق-حوض الفرات- 2017-ص 133.

13 - علي حاتم القريشي -المصدر نفسه-

ص136.

14 - التقرير الاقتصادي السنوي - البنك المركزي العراقي -دائرة الاحصاء والابحاث-لعام 2018 ص10-ص35.

15 - البنك المركزي العراقي-تقرير الاستقرار المالي -عام 2018 ص14-18

16 - أحمد بريهي العلي -المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية- ك2 2018 ، ص16.

17 - البنك المركزي العراقي-تقرير الاستقرار المالي - 2018 -المصدر نفسه .

18 - وزارة التخطيط -الجهاز المركزي للإحصاء -مسح منشآت التحويل المالي والصرافة -تقارير لسنوات متعاقبة

19 - اتحاد المصارف العربية- متطلبات الإصلاح المصرفي في العراق عام 2016-الدراسات والابحاث والتقارير - العدد 431.

20 - صلاح الدين محمد امين الامام- اجراءات تجنب اثار الازمات المالية العالمية بالتركيز على الاستثمار المؤسسي - هيئة التعليم التقني-الكلية التقنية الادارية -2008 -ص19

21 - صندوق الاستثمارات يقفز 22 مركزا بين صناديق الثروة السيادية منذ نهاية 2015-الاقتصادية - لاحد 31 مايو 2020 (https://www.aleqt.com/2020/05/31/article_1839676.html).

22 - محمد داغر واخرون -الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة (2017-2004 ) البنك المركزي العراقي -مجلة الدراسات النقدية والمالية -لعام 2019 ص11

23 - عبد العزيز هيكل ، مقدمة في التأمين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، لبنان ، بيروت ، 1980 ص9.

24 - مصباح كمال - قطاع التأمين العراقي: قضايا ومقترحات للتطوير- شبكة الاقتصاديين العراقيين- 30/ 9/ 2019

25 - مصباح كمال ، إحصائيات سوق التأمين العراقي 2011-2018 -نشرت في موقع التأمين للعرب.

https://iraqinsurance.wordpress.com/2020/09/22/statistics-of-iraqs-insurance-market-2011-2018/

26-Elton E.J. Gruber M.J., Brown S.J., . Goetz Mann W.N (2006): Modern Portfolio Theory and Investment Analysis, 2nd ed., John Wiley & Sons, New York. P260.

27 - سوق العراق للأوراق المالية الدولية-حركة التداول في سوق الاوراق المالية -الفصل الاول 2020.

https://www.isc.gov.iq/upload/2020/07/21/5f1696b0ca76e.pdf

28 - أحمد بريهي العلي -المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية- ك2 2018 ، ص16.
29 - التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي -لسنوات (2013-2018).
30 - العراق -وزارة التخطيط -الجهاز المركزي للإحصاء-بيانات اعلامية 23/ 8/ 2018 http: //cosit.gov.iq /ar-
31 - ابتهاج اسماعيل يعقوب وأخرون- بحوث و دراسات في المالية الإسلامي(تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس المال الجريء في البيئة العراقية) ص15 // :https www.researchgate.net /profile /Khawla_ Hamdan2 /publication
32 - وليد عيدي عبد النبي- -ندوة بعنوان-النظام المصرفي والمالي في العراق ... الفرص و التحديات- بيت الحكمة في 1/ 12/ 2016 . http: //baytalhikma. iq /News_Details.php?ID=561 سحبت 19/ 10/ 2020.
33 - الامانة العامة لمجلس الوزراء- القرار المرقم (313) لسنة 2016-التحول من الدفع نقداً الى الدفع الالكتروني لموظفي دوائر الدولة العراقية.
34 - اتحادات المصارف العربية-متطلبات الإصلاح المصرفي في العراق العدد 431 عام 2016

**المصادر العربية :**

1-اتحاد المصارف العربية- متطلبات الإصلاح المصرفي في العراق عام 2016-الدراسات والابحاث والتقارير - العدد 431.
2-ابتهاج اسماعيل يعقوب وأخرون- بحوث و دراسات في المالية الإسلامي(تفعيل دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس المال الجريء في البيئة العراقية) .
3-أحمد بريهي العلي -المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية- ك2 2018 .
4-الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية -صندوق الاستثمارات يقفز 22 مركزا بين صناديق الثروة السيادية منذ نهاية 2015.. التاسع لأول مرة -31 مايو2020.
5-الامانة العامة لمجلس الوزراء- القرار المرقم (313) لسنة 2016-التحول من الدفع نقداً الى الدفع الالكتروني لموظفي دوائر الدولة العراقية.
إيمانويل بيكافي- **مركز نماء للبحوث والدراسات** - حوارٌ حولَ فلسفة الاقتصاد مع الفيلسوف الفرنسي -6
7-البنك المركزي العراقي-تقرير الاستقرار المالي -عام 2018 .
8-بول آ. ساموليسون ووليام د.

نوردهاوس- **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة اسامة الدباغ، ط 15. مجلة الإدارة والاقتصاد -العدد السابع والسبعون / 2009 ..

9-التقرير الاقتصادي السنوي -البنك المركزي العراقي -دائرة الاحصاء والابحاث-لعام 2018 .

10-حازم الببلاوي -الهوية والمصلحة : الدولة الريعية والديمقراطية -الاجتهاد ، العدد 12 لسنة 2011

11-سليم الوردي- الاستبداد النفطي في العراق المعاصر-دار الجواهري -بغداد - العراق -ط1-2013. 12-سوق العراق للأوراق المالية الدولية-حركة التداول في سوق الاوراق المالية -الفصل الاول 2020. https://www.isc.gov.iq/upload/2020/07/21/5f1696b0ca76e.**pdf**. سحبت 2020/10/19.

13-صلاح الدين محمد امين الامام- اجراءات تجنب اثار الازمات المالية العالمية بالتركيز على الاستثمار المؤسسي - هيئة التعليم التقني-الكلية التقنية الادارية -2008 .

14-عامر عمران المعموري وحيدر حسين آل طعمة - التحول الاقتصادي في العراق: المسوغات والكلف مجلة الإدارة والاقتصاد - المجلد الثالث - العدد العاشر - جامعة كربلاء 2017.

15-عبد الحسين محمد العنبكي-الاصلاح الاقتصادي في العراق ،تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق-دار الصنوبر للطباعة -بغداد -ط1- 2008 .

16-عبد العزيز هيكل ، مقدمة في التأمين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، لبنان ، بيروت 1980 .

17-علي حاتم القريشي -السياسة النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية الادوات- العراق-حوض الفرات-2017.

18-عماد عبد اللطيف سالم -الدولة والقطاع الخاص في العراق- بيت الحكمة -بغداد -2001.

19-فلاح خلف علي الربيعي-هوية النظام الاقتصادي في العراق، بين الدولة الريعية والدولة التنموية . 20- محمد داغر واخرون -الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة (2017-2004 ) البنك المركزي العراقي -مجلة الدراسات النقدية والمالية -لعام 2019 .

21- محمد سلمان حسن وعبد الوهاب القصب واخرون ، ذكرى اليوبيل الفضي للبنك المركزي العراقي ( 19470-1972) ، بغداد ، مطبعة ثنيان ، 1972.

22-مصباح كمال - قطاع التأمين العراقي: قضايا ومقترحات للتطوير-

شـبكة الاقتصاديـين العراقيـين- 30/ 9/ 2019.

23-مظهـر محمـد صالـح -نائـب محافـظ البنـك المركـزي العراقـي- تراكـم رأس المـال المـالي (السـالب) و أيدولوجيـا الـصراع في محـاور السياسـة الاقتصاديـة العراقيـة -2012 .

24- وزارة التخطيـط -الجهـاز المركـزي للإحصـاء -مسـح منشـآت التحويـل المـالي والصرافـة -تقاريـر لسـنوات متعاقبـة 2019.

25- وليـد عيـدي عبـد النبـي- -نـدوة بعنوان-النظـام المـصرفي والمـالي في العـراق ... الفـرص والتحديـات- بيـت الحكمـة في 1/ 12/ 2016

. http://baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=561.2020/10/19 سـحبت

**المصادر الاجنبية:**

**1**- Roger E. Backhouse Steven N. Durlauf-Robbins on Economic Generalizations and Reality in the Light of Modern Econometrics-21 September 2009.

**https://doi.org/10.1111/j.1468-0335.2009.00805.** سحبت يوم 2020/8/18

**2**- Elton E.J. Gruber M.J., Brown S.J., . Goetz Mann W.N (2006): Modern Portfolio Theory and Investment Analysis, 2nd ed., John Wiley & Sons, New York. P260.

- **OECD Pension Markets in Focus-2019.3**

**Introduction**

**In** order recall the psychology of growth and changes in capacity building and strategic tasks that are not satisfied with explanations of the past, This requires making adjustment by linking **Tools** to the desired goals in the context of establishing the conditions and Constituents of the economic system, which reside in advertise of the **Economic approach** to the constitutional authority that takes over the governance, As a basic first step to be comes after it in the impact of achieving the **Institutional building** in its multiple physical and financial forms at the level activities of banks and markets in financial sector, So that these institutions look forward to translating the intellectual system quote in the field of the philosophy of the economic approach to prepare and formulate new strategies, programs and plans with their different time ranges, to complete the third of that system in identifying the **Tools** and selected control of communication channels that practice transferring the effects of economic activity to the ground to satisfy the needs of society .So that these institutions look forward to translating the intellectual system quote in the field of the philosophy of the economic approach to prepare and formulate new strategies, programs and plans with their different time ranges, to complete the Third of that system in identifying the tools and means of control and communication channels that practice transferring the effects of economic activities to the ground to satisfy the needs of society.